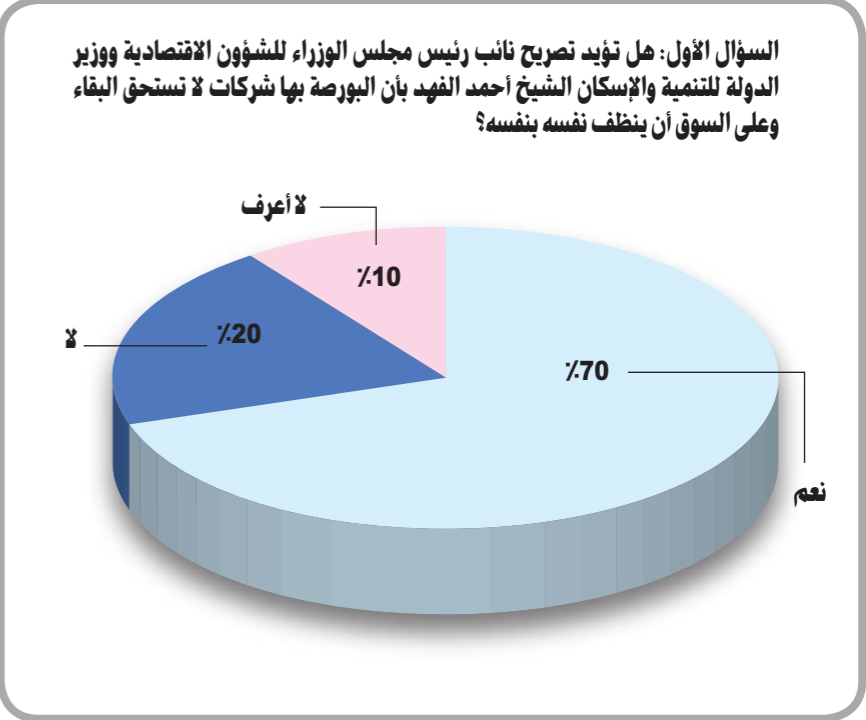
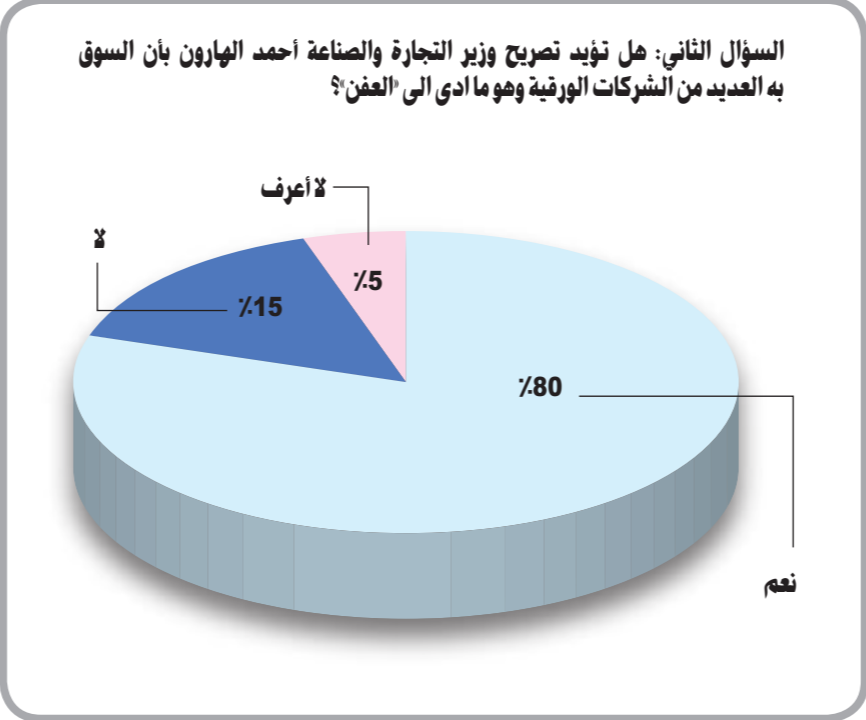
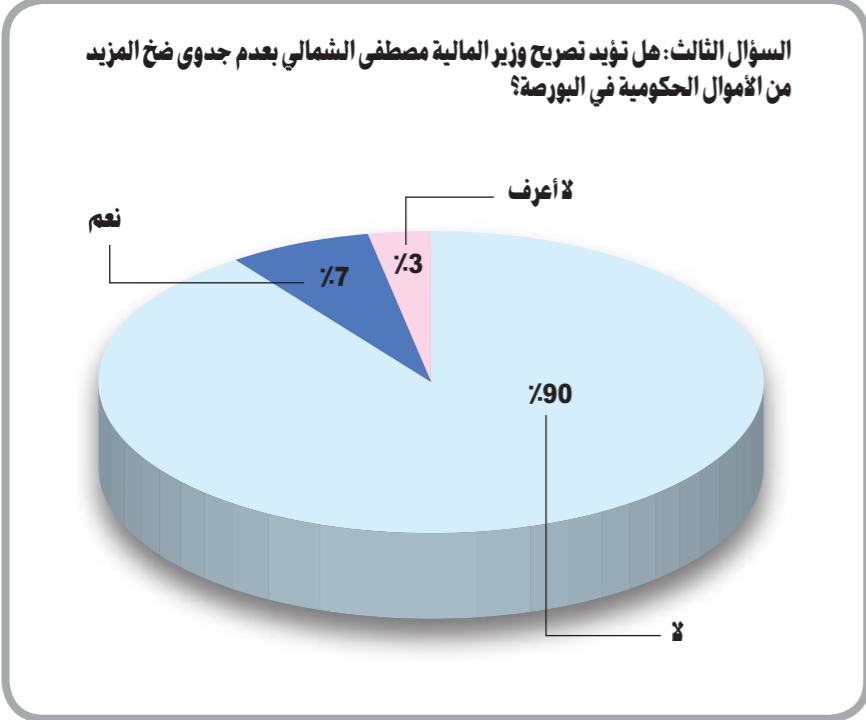


الملف الاقتصادي: «هل أن الأوان لإعادة هيكلة قطاعات السوق؟»

في استبيان أجرته «الأبناء» مع عينة من 100 متداول

70% أيدوا تصريح الفهد بأن السوق عليه أن ينظف نفسه بنفسه و90% رفضوا تصريح الشمالي بعدم جدوى ضخ سيولة جديدة في السوق



المتداولين رأي الشمالي، مشيرين إلى أن ضخ السيولة بشكل مباشر في السوق باتت ملحة لعودة الأجواء التفاؤلية إلى السوق بعد أدائه المتراجع خلال المرحلة الماضية. وفيما لم يحدد 3% من المتداولين رأيهم في تصريح وزير المالية مصطفى الشمالي، أيد 7% من المتداولين التصريح، مبررين ذلك بأن ضخ السيولة من المال العام سيؤدي إلى استفادة شركات «ورقية» من هذه السيولة دون وجه حق وهو ما سيضر أداء السوق على المدى الطويل.

2004، وهو ما أدى إلى تراجع أداء الشركات القيادية في السوق والتي تراجعت لمستوياتها منذ 7 سنوات، لافتين إلى أن السوق بحاجة إلى دعم حكومي بالتدخل المباشر بعيدا عن التصريحات التي تعمق من جراحه. ولم يوضح 5% من المتداولين موقفهم من تصريح الهارون مكتفين بإجابة «لا أعرف».

«لا أعرف» من قبل 10% من المتداولين. وفي السؤال الثاني: هل تؤيد تصريح وزير التجارة والصناعة أحمد الهارون بأن السوق يعاني من «العفن» بسبب الشركات الورقية؟ أيدى 80% من المتداولين موافقتهم لتصريح الهارون بأن السوق به الكثير من الشركات الورقية سببت العفن بداخله، فيما رأى 15% من المتداولين أن تصريح الهارون أضر بالسوق خاصة أنه جاء في ظل انهيار حاد شهده السوق بلغ ذروته في 30 يونيو الماضي حيث تراجع السوق لمستوياته في نوفمبر

وعلى السوق أن ينظف نفسه بنفسه؟ أيد 70% ممن شملهم الاستبيان التصريح، موضحين أن هناك ما لا يقل عن 30% من الشركات المدرجة في السوق «ورقية» وهي بالفعل تحتاج إلى «تصفية» حتى لا تتضرر الشركات التشغيلية الجيدة. ورأى 20% أن تصريح الفهد بأن على السوق أن ينظف نفسه بنفسه من الصعوبة يمكن في ظل انعدام الإجراءات الرقابية القادرة على تنفيذ القوانين المنظمة لأداء الشركات وعدم السماح بدخول الشركات الورقية إلى السوق مرة أخرى، وجاءت إجابة

الجهات الرقابية التي سمحت بوجود مثل هذا العفن، الأمر الذي يعني ضرورة العمل على تصحيح تلك الأوضاع والمسؤول عنها بشكل رئيسي وزير التجارة والصناعة رئيس لجنة السوق أحمد الهارون باعتباره مدير عام غرفة التجارة والصناعة سابقا وكذلك عضو لجنة السوق خلال تولي الوزير أحمد باقر حقيبة وزارة التجارة والصناعة، لافتين إلى أن الهارون هو أكثر الناس دراية بطبيعة العفن وإزالته. في السؤال الأول: هل تؤيد تصريح الفهد بأن البورصة بها شركات لا تستحق البقاء

أثارت تصريحات الوزراء والمسؤولين بعد اجتماع مجلس الوزراء في 8 الجاري الكثير من ردود الأفعال من المستثمرين والمتداولين، ففي حين رأى البعض في تصريحات بعض المسؤولين صوابا، رآها آخرون بأنها لا تعكس الأوضاع الصعبة التي يعانها السوق حاليا. وأشاروا في استبيان أجرته «الأبناء» على عينة ضمت 100 من المتداولين حول رؤاهم لتلك التصريحات التي أن وجود «عفن» في السوق هو أمر صحيح إلا أن مسؤولية هذا العفن سببها الرئيسي هو

أجمعوا لـ «الأبناء» على أن إعادة هيكلتها «صعبة» في ظل غياب مفوضية هيئة أسواق المال

محللون: مطلوب رفع قطاعات السوق إلى 11 وفلتره 60% من الشركات

قدرات الشركة. وأشار بوخضور إلى أن إعادة هيكلة قطاعات السوق تحتاج إلى قدرات إدارية وفنية تمكن من إنجاز تلك المهام بشكل مهني، موضحا أن الأمر يحتاج إلى سنوات لانجاز.



رؤك الويز



دحسان الصادي



حجاج بوخضور

قواعد للقيء فقط

وأعرب أستاذ التمويل في جامعة الخليج دحسان الصادي عن أن ما يحدث في سوق الكويت للأوراق المالية من تلاعبات وهمية راجع إلى أن السوق ينظر إليه باعتباره مكانا لممارسة مضاربات القمار بعيدا عن النظرة المؤسسية الموجودة في جميع أسواق المال الخليجية والعربية.

ولفت الصادي إلى أن السوق الذي يحتل المرتبة الثانية من حيث القيمة الرأسمالية بين أسواق المال العربية بعد السوق السعودي يعاني من غياب أبسط قواعد الشفافية. وقال أن السوق الكويتي الوحيد الذي يحوي قواعد القيد وليست فيه قواعد للشطب وهي حالة غريبة قل تواجدتها في أسواق المال الخليجية والعربية والعالمية.

وبين أنه بالنظر إلى حالة السوق المصري نجد أنه يتمتع بدرجة عالية من الرقابة وتطبيق العقوبات بشكل واضح على المتلاعبين، مشيرا إلى أن السوق شهد شطب 20% من شركاته المدرجة في 2008 دون أن يختل السوق أو يتراجع أداءه. وبين أن مسار السوق لا يمكن أن يستقيم في ظل حالة الضبابية والتلاعب الذي يتم أمام أعين إدارة السوق دون أن يكون هناك رادع لهؤلاء المتلاعبين خاصة في قطاع الشركات الاستثمارية أو قطاع الخدمات.

وأوضح أن هناك ما لا يقل عن 60% من الشركات المدرجة لم تشهد تداولاتها أي حركة منذ 4 شهور ولم تتحرك إدارة السوق تجاهها. واستدرك بأن هناك الكثير من الشركات المدرجة لا تستحق التواجد في السوق الرسمي، مبينا أن الشركات القابضة تحتاج إلى فلترة حقيقية لضمان حقوق المساهمين خاصة الصغار منهم.

في الادراج عن 25 مليون دينار وذلك حتى لا يتمكن الكثير من المستثمرين من السيطرة على رؤوس أموال الشركات الصغيرة والتلاعب في قراراتها. واستدرك بأن مثل هذا القرار سيمنح الشركات التي يقل رأسمالها عن 25 مليون دينار لزيادة رأسمالها وتوسيع قاعدة المساهمين مما يتيح الفرصة للمشاركة في اتخاذ القرارات المناسبة لها وبشكل يعزز من



متداول يتطلع إلى إمكانية تعديل قطاعات السوق خلال المرحلة المقبلة

بداية، أوضح مدير إدارة الدراسات والبحوث في شركة المصالح الاستثمارية رزق الويز أن السوق في حاجة إلى إعادة النظر في هيكلة قطاعات السوق من 8 قطاعات إلى 11 قطاعا لاستيعاب جميع القطاعات الاقتصادية الموجودة في الاقتصاد.

وأشار إلى أن قطاع البنوك بحاجة إلى إعادة تنظيم من خلال وضع البنوك المدرجة في قطاع «غير الكويتي» إلى قطاع البنوك وذلك لتوحيد البيانات المالية لأسهم القطاع المصرفي تحت قطاع واحد بدلا من تواجدتها في أكثر من قطاع دون سبب منطقي. وقال الويز أن هناك احتياجا لإنشاء قطاع الأسمت مثل السوق السعودي بعيدا عن القطاع الصناعي، مضيفا أن هناك شركات صناعية تعمل في مجال الأسمت وليست لها هوية محددة تجمعها تحت مظلة قطاع واحد.

ولفت الويز إلى أن هناك شركات مدرجة في قطاعات لا تتواءم مع أنشطتها، ضاربا المثل بشركة مثل مجمعات الأسواق التجارية التي تعمل في النشاط العقاري ومدرجة في قطاع الخدمات.

وأضاف أن شركة مجموعة الصناعات الوطنية تعمل في المجال الاستثماري وفقا لعقد تأسيسها ولكنها مدرجة في القطاع الصناعي. ولفت إلى أن هناك ما لا يقل عن 20% من الشركات الموجودة مدرجة في قطاعات غير الموجودة في عقد التأسيس وتحتاج إلى إعادة نظر من قبل إدارة السوق.

رقابة جادة

وأوضح الخبير الاقتصادي حجاج بوخضور بدوره أن إعادة هيكلة قطاعات السوق تحتاج إلى رقابة جادة تستطيع من خلاله تحقيق قدر من الشفافية والانضباطية على جميع الشركات الموجودة في السوق وهو أمر صعب توافره في وضع السوق الكويتي.

ولفت إلى أن السوق يحتاج إلى مزيد من القطاعات حتى يتم استيعاب الأداء الاقتصادي الموجود وبشكل يغطي جميع الجوانب الاقتصادية كما هو الحال في السوق السعودي والقطري والإماراتي.

إلى أين يتجه السوق؟ هذا واحد من التساؤلات التي تطرحها أوساط المتداولين والمستثمرين بعد الإعلان عن البدء بتطبيق نظام التداول الآلي الجديد والذي يعول عليه الجميع في إعادة الأمور إلى نصابها الصحيح.

ونظرة عامة على قطاعات السوق والشركات المنضوية تحت كل قطاع ومقارنتها بما هو موجود في أسواق المال الخليجية، نجد أن هناك غيبا واضحا لمعايير الحوكمة وأساسياتها. ومن بين تلك القواعد وأبسطها هو أن يعكس السوق الأوضاع الاقتصادية الموجودة واستيعاب الشركات الموجودة، وذلك على خلاف السوق السعودي والقطري والإماراتي (سوقي أبوظبي ودبي).

ومن بين الأمور المثارة كذلك ما أثير مؤخرا عن هيكلة قطاعات السوق وفترة الشركات التي لم تشهد أسهمها معدل دوران منذ فترة تجاوزت 4 شهور دون أن تتحرك إدارة السوق لوقفها أو شطبها كما يحدث في بقية الأسواق المؤسسية الموجودة في دول خليجية وعربية.

وأجمع محللون على أن السوق بحاجة إلى إعادة هيكلة قطاعاته ورفعها إلى 11 قطاعا بدلا من القطاعات الثمانية الموجودة حاليا. مشيرين إلى أن تلك القطاعات تشمل قطاع الشركات القابضة وقطاع شركات خدمات الترفيه وشركات الأسمت وشركات النقل وهي قطاعات مهمة يحتاج السوق إليها.

ولفتوا إلى أن شروط إعادة الهيكلة تحتاج إلى رقابة جادة معززة بإرادة واضحة في تطبيق قانون مفوضية هيئة سوق المال خلال المرحلة المقبلة والتي لا يمكن إعادة النظر في وضع الشركات والقطاعات دون تشكيلها.

وقالوا أن هناك الكثير من الشركات مطلوبة إعادة النظر في تصنيفها وتصل إلى 30% من الشركات المدرجة، لافتين إلى أن هناك شركات مدرجة في قطاعات مخالفة للفرز الأساسي من نشاطها. ضاربين الأمثلة بشركات صناعية تعمل في القطاع الاستثماري ومدرجة في القطاع الصناعي وكذلك شركات أخرى تعمل في القطاع العقاري ومدرجة في القطاع الخدمي.

وفيما يلي تفاصيل التحقيق:

أول صندوق يستثمر في القطاع المصرفي

كما في 15 يوليو 2010

القيمة الصافية للوحدة	تاريخ بدء النشاط
0.803 د.ك	12 فبراير 2007
العائد منذ التأسيس	العائد منذ بداية السنة
-19.62%	9.86%

تفصيل طلبات الإشراف يومياً - للإستفسار: 22261411

إسكان ISKAN

تنظيم القطاعات يحتاج إلى قرار سريع

رأى المحلل المالي في شركة بيت الاستثمار العالمي جلوب ميثم الشخصن أن إعادة تنظيم القطاعات وهيكلتها يحتاج إلى سرعة تشكيل مفوضية هيئة أسواق المال والتي انتهت مهلتها القانونية لتأسيسها وفقا لما نصت عليه المادة 151 من القانون. وقال الشخصن أن السوق بالفعل بحاجة إلى إعادة تنظيم وبشكل جدي يمكن للمستثمرين والمتداولين من متابعة الأمور أولا بأول وبشكل منهجي ومنظم. ولفت إلى أن من بين مهام مفوضية هيئة أسواق المال السماح بإعادة فلترة السوق

صندوق الوطني للأسهم الكويتية

NBK CAPITAL

تاريخ التقييم	08 يوليو 2010
القيمة الصافية للسهم	KWD 0.56252
أداء الصندوق (منذ بداية السنة)	13.97%
أداء مؤشر MSCI الكويت (منذ بداية السنة)	11.84%

nbkcapital.com